الأمم المتحدة

A/C.2/71/SR.21

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
10 November 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد دجاني ..... (إندونيسيا)

ولاحقا: السيد أندامبي (نائب الرئيس) ..... (كينيا)

المحتويات

البند ٢١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وللإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-18563 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ٢٠ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وللإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (A/71/347 و A/71/356)

١ - **السيدة كاسيرا** (نائبة المدير التنفيذي والأمين العام المساعد لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة): عرضت تقرير الأمين العام المعنون ”التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل“ (A/71/356)، فقالت إن التقرير أحيل إلى اللجنة عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٦/٢٤. ويقدم التقرير سردا للأنشطة التي اضطلع بها موئل الأمم المتحدة بالتعاون مع وكالات ومنظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة في التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل.

٢ - ثم عرضت تقرير الأمين العام المعنون ”تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وللإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)“ (A/71/347)، فقالت إن التقرير قد أعد عملا بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢١٠. ويقدم التقرير سردا لأنشطة موئل الأمم المتحدة خلال الفترة التي يشملها، بما في ذلك معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان وللتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).

٣ - وأضافت قائلة إن الخطة الحضرية الجديدة هي خطة عملية المنحى للتوسع الحضري المستدام ستعزز دور الحكومات المحلية وتسخّر إمكانات الشراكات على نطاق المجتمع. وتسند الخطة مجالات مسؤولية جديدة إلى موئل الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بتنسيق ومتابعة تنفيذها. وسيعمل موئل الأمم المتحدة، في هذا الصدد، بالتعاون الوثيق مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٤ - ثم تطرقت إلى مسألة إصلاح حوكمة موئل الأمم المتحدة، فقالت إن الفريق العامل التابع للجنة الممثلين الدائمين والمعنى ببرنامج العمل والميزانية، الذي أنشأه مجلس الإدارة في نيسان/أبريل ٢٠١٥، قد وضع عددا من التوصيات الموجهة إلى المدير التنفيذي بشأن المسائل الإدارية والبرامجية الرئيسية.

٥ - وأشارت فيما يتعلق بالوضع المالي لموئل الأمم المتحدة إلى أن موئل الأمم المتحدة تلقى، حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، ٥٢ في المائة من الإيرادات المتوقعة غير المخصصة و ٢٥ في المائة من الإيرادات المخصصة المتوقعة. وينفذ الموئل استراتيجية معززة لتعبئة الموارد ترمي إلى توسيع نطاق قاعدة جهاته المانحة لتشمل البلدان ذات الاقتصادات الصاعدة ويقوم بترشيد عملية استرداد التكلفة الكاملة للتمكين من زيادة دقة إسناد الأموال إلى المشاريع المخصصة. وستجري مواصلة تعزيز تلك التدابير في عام ٢٠١٦. ويواصل الموئل ضبط النفقات الأساسية من خلال طائفة واسعة من التدابير، غير أن الوفورات التي تحققت من تلك التدابير تلاشت بسبب انخفاض كبير في التبرعات غير المخصصة، وبسبب البنود والظروف الاستثنائية، مما أسفر عن زيادة العجز الأساسي من ١,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٥,٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٥. وتهدد هذه الاتجاهات السلامة المالية لقدرة البرنامج الأساسية.

٦ - واستطردت قائلة إن العديد من الجهات المانحة والدول الأعضاء ينتظرون نتيجة الموئل الثالث قبل البت في أي التزامات جديدة، ومن ثم سيلزم ضخ موارد مالية في الميزانية الأساسية للبرنامج من أجل الحفاظ على مستواه الحالي من حيث تقديم برامج. وعلاوة على ذلك، ستلزم

موارد بشرية إضافية من أجل الوفاء بالمسؤوليات الجديدة الصادر بها تكليف في الخطة الحضرية الجديدة وفي أهداف التنمية المستدامة.

٧ - وأعربت عن ترحيب موئل الأمم المتحدة بالتقييم المستقل القائم على أدلة الذي ووفق عليه في الخطة الحضرية الجديدة وذلك باعتباره فرصة للنظر في المسائل الهيكلية والموضوعية الرئيسية المتعلقة بدور البرنامج في المستقبل، ثم قالت إن نتيجة التقييم يمكن، مع ذلك، إجهاضها باستنفاد الاحتياطيات المتعلقة بالعجوزات في التمويل. وناشدت اللجنة وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تستجيب للحاجة إلى سد العجز في التمويل لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٧.

٨ - **السيدة بامارانون** (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن العمل الداعم لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وآليتها للمتابعة والاستعراض يجب أن يبدأ على الفور. والخطة تمثل حلا توفيقيا حساسا. وهي مركزة وتطلعية وعملية المنحى ومع ذلك تحقق توازنا تقنيا وسياسيا وشاملة. وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والهدفين التوأم المتمثلين في توفير المأوى المناسب للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وتؤكد المبادئ من جديد أيضا الحق في التنمية وفقا لإعلان الحق في التنمية، لا سيما للبلدان النامية.

٩ - وأضافت قائلة إن دور التعاون الدولي والتزام البلدان المتقدمة جوهريان في توفير وسائل تنفيذ كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها، بما في ذلك التمويل، والمساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرات كوسيلة لدعم الجهود والقدرات الوطنية للبلدان النامية للتعامل مع المستوطنات البشرية وتنفيذ الخطة الجديدة. ويجب الاعتراف بالفجوات القائمة في القدرات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

١٠ - وأكدت ضرورة إيلاء اهتمام خاص، في تنفيذ الخطة الجديدة، للتصدي لتحديات التنمية الحضرية الفريدة والمستجدة التي تواجه البلدان النامية، لا سيما البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ومن بينها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقالت إن العديد من البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر بحالات نزاع أو الخارجة من حالات نزاع والبلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي تواجه أيضا تحديات محددة. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار اختلاف الواقع الوطني واختلاف القدرات ومستويات التنمية الوطنية وأن تُحترم السياسات والأولويات الوطنية.

١١ - وأكدت ضرورة وجود آلية تنظيمية قوية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، تبرز دور وخبرة موئل الأمم المتحدة. وأعربت عن استمرار تأييد المجموعة الراسخ لتعزيز فعالية موئل الأمم المتحدة في عمله المعياري وعمله التنفيذي على السواء، بما في ذلك توفير تنمية القدرات والأدوات اللازمة للحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية لتخطيط وإدارة التنمية الحضرية المستدامة.

١٢ - وأعربت عن تطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى تقييم مستقل وقائم على الأدلة لموئل الأمم المتحدة وإلى اجتماع الجمعية العامة المقبل الرفيع المستوى، الذي سيناقش فيه التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة ووضع موئل الأمم المتحدة.

١٣ - وفيما يتعلق باستعراض الخطة الحضرية الجديدة ومتابعتها، قالت إن من المهم إدراج استعراض التقدم العالمي المحرز في تنفيذ تلك الخطة بوصفه جزءا من عملية المتابعة المنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم

المتحدة، على نحو يتماشى مع دورات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، واستعراض السياسة الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، حسب الاقتضاء، ومع المراعاة الكاملة للآليات القائمة، بما في ذلك مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة.

١٤ - **السيد غفور** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة تؤمن بأن النجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سيتطلب من جميع البلدان تسخير القوة الإيجابية للتوسع الحضري المستدام. وتؤدي المدن دورا بالغ الأهمية في التنمية المستدامة وذلك لانتقال أعداد متزايدة من السكان إلى المراكز الحضرية. وتؤكد الخطة الحضرية الجديدة من جديد الالتزام العالمي بالتنمية الحضرية المستدامة كخطوة بالغة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة والمتكاملة على جميع المستويات بمشاركة جميع الجهات المعنية.

١٥ - وأضاف قائلا إن التوسع الحضري يغير وجه رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بحيث تمثل المناطق الحضرية حاليا أكثر من ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. ومن المتوقع أن ينتقل عدد إضافي من البشر قدره ٥٤ مليونا إلى المدن في المنطقة بحلول عام ٢٠٢٥، وستكون المدن مسؤولة عن زهاء ٤٠ في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة حتى عام ٢٠٢٥. وتساهم هذه العوامل في إيجاد طبقة متوسطة آخذة في التوسع، وتحسين الصحة والتعليم والبنية التحتية، وتزايد قوة العمل. وتواجه مدن المنطقة تحديات متعددة من حيث إمكانية العيش فيها ومن حيث الاستدامة البيئية، وهي تحديات تتفاقم بفعل المعدلات المرتفعة للهجرة من الريف إلى الحضر وتزايد الثراء والتوقعات. ويجب إدارة التوسع الحضري إذا كان المراد جني فوائده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكبيرة.

١٦ - وذكر أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد اتخذت خطوات لكفالة استدامة مدنها ومناطقها الحضرية من الناحية البيئية ولكفالة تلبية احتياجات شعوبها الاجتماعية والاقتصادية. وقد تضاعفت الجهود الفردية والجماعية الرامية إلى تحسين نوعية المياه والهواء من خلال مبادرات للحد من التلوث الصناعي والناجم عن وسائل النقل، وذلك عن طريق مخطط الجماعة الاجتماعية - الثقافية التابعة للرابطة (٢٠٠٩-٢٠١٥)، ومبادرة الرابطة بشأن المدن المستدامة بيئيا، والفريق العامل للرابطة المعني بالمدن المستدامة بيئيا. ويستمر تبادل التجارب والخبرة والتكنولوجيا في مجالات من قبيل التخطيط والحوكمة الحضرية.

١٧ - وأشار إلى أن زعماء الرابطة، استنادا إلى مخطط الرابطة (٢٠٠٩-٢٠١٥)، قد اجتمعوا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لتوقيع إعلان كوالالمبور المعنون ''رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٢٥: صياغة المستقبل معا''. وقال إن ذلك الإعلان التاريخي قد سلط الضوء على ستة تدابير استراتيجية: تعزيز النهج التشاركية والمتكاملة في التخطيط والإدارة الحضريين؛ وتقوية قدرة المؤسسات الوطنية والمحلية، والنهوض بالتنسيق بين القطاعات المعنية لتوفير إمكانية الاستفادة من أراض نظيفة، وأماكن عامة خضراء، وهواء وماء نقيين، ومرافق صرف صحي، والعمل على جعل المدن ملائمة للناس على اختلاف أعمارهم وقدراتهم؛ وتعزيز الروابط الاقتصادية والبيئية الإيجابية بين المناطق الحضرية والمحيطة بالحضر والريفية؛ وتعزيز السياسات والاستراتيجيات لإدارة آثار النمو السكاني والهجرة على المدن إدارة فعالة.

١٨ - وأكد عدم إمكانية وجود تنمية مستدامة بدون توسع حضري مستدام. وقال إن دور موئل الأمم المتحدة في تنمية المعرفة بالمعايير وفي توفير تنمية القدرات وأدوات للحكومات هو دور بالغ الأهمية في هذا الصدد. وسوف يسهم النجاح في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

١٩ - **السيد راتراي** (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن الجماعة ترحب باعتماد الخطة الحضرية الجديدة، التي تُظهر التزاما جماعيا بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. ولا يمكن أن تكون هناك، مهما قيل، مبالغة في وصف أهمية التوسع الحضري المخطط والمدار جيدا في الإسهام في التنمية المستدامة، التي تمثل ضرورة تعلو على ما عداها.

٢٠ - وأضاف قائلا إن سرعة التوسع الحضري في المنطقة الكاريبية قد أدت إلى عجز في المساكن أسفر عن عيش نسبة كبيرة من السكان في مستوطنات عشوائية عرضة للانهيالات الأرضية والفيضانات وعرام العواصف. وقد أدى عدم كفاءة أسواق الأراضي، وعدم دقة عمليات تسجيل العقارات، والمنازعات المتعلقة بالأراضي إلى تفاقم المشكلة وإلى تباطؤ برامج تشييد المساكن. وستكون من المشاكل الرئيسية في المستقبل حماية المنازل من ارتفاع مستويات سطح البحر، وذلك لأن نصف سكان المنطقة الكاريبية يعيشون في حدود مسافة من الساحل تبلغ خمسة كيلومترات. وتراكم الخسائر الناجمة عن الكوارث قد يقوض بشدة وسرعة ثمار سنوات من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢١ - وأعرب عن تأييد الجماعة الكاريبية للاهتمام الذي توليه الخطة الحضرية الجديدة لتجدد الشراكات المحلية - النظامية، التي يكون فيها أصحاب المصلحة في القطاع الخاص والحكومات المحلية شريكين استراتيجيين للحكومات الوطنية دعما للأهداف الإنمائية الوطنية. وقال إن الجماعة تؤيد أيضا تطبيق اللامركزية والحكم الذاتي المحلي، مع وجود مساهمات فعالة من السلطات المحلية والمجتمع المدني لتعزيز الحوكمة والإدارة الحضريتين. ويتسم بأهمية كبيرة في هذا السياق وجود روابط بين الحضر والريف وبين القطاعات والتوزيع المنصف للموارد على نطاق متوالية الحضر - الريف. ويجب إعطاء الأولوية للبنى التحتية البالغة الأهمية من أجل كفالة الاتساق والتنسيق في الجهود الإنمائية المتكاملة.

٢٢ - واختتم كلمته قائلا إن الجماعة الكاريبية تدعو إلى استمرار تعزيز العمل الذي يقوم به موئل الأمم المتحدة لدعم البلدان النامية في مجالات من قبيل تحسين التشريعات الحضرية، والتخطيط والتصميم الحضريين، ورفع مستوى المساكن والأحياء الفقيرة، والحد من مخاطر الكوارث، وإعادة التأهيل. ولا يمكن أن تكون هناك مبالغة، مهما قيل، في أهمية الاحتفاظ بإرادة سياسية قوية، وأهمية البحوث وتنمية القدرات، وكذلك أهمية ضرورة تحديد الوسائل المالية اللازمة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٢٣ - **السيد كورتوريال** (الجمهورية الدومينيكية): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الجماعة ترحب بالخطة الحضرية الجديدة وتكرر الإعراب عن هدفها المشترك المتمثل في تحقيق جميع أهداف خطة عام ٢٠٣٠، بما فيها الهدف ١١. فالقضاء على الفقر لا غنى عنه للتنمية المستدامة، إلى جانب الالتزام بمكافحة تزايد انعدام المساواة والإقصاء وذلك عن طريق تنفيذ

سياسات عامة فعالة لمنع العزل الجغرافي والتدهور البيئي، اللذين يتفاقمان بالتوسع الحضري السريع.

٢٤ - وأضاف قائلا إن التنمية الحضرية المستدامة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة بوجه عام. ويجب تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ضمن إطار حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، مع إعطاء الأولوية للمستوطنات البشرية المنصفة والمستدامة. ويجب الاعتراف بأن المدن مراكز ثقافية وترويحية يمكن التعبير فيها عن التنوع تعبيرا حرا. ويجب كفالة المشاركة السياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية للناس في جميع الأعمار. ويجب تمكين المرأة من المشاركة في التنمية وفي عملية صنع القرارات. ويجب أن يتسنى لجميع الأشخاص، لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة، الوصول إلى أي مكان في المدن، وذلك من حيث تصميمها ووسائل النقل والاتصالات فيها.

٢٥ - وأكد أن الحق في المدينة هو المبدأ الحاسم لكفالة قدرة سكان المدن على ممارسة حقوقهم الإنسانية ممارسة تامة وفعالة. وعند التمتع بتلك الحقوق وتحمُّل جميع الجهات الفاعلة لمسؤولياتها، ستتيح التنمية الحضرية على نحو فعال الفرص التي سعى إليها البشر منذ أن بدأ تركّزهم.

٢٦ - **السيدة نعيم** (ملديف): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقالت إن الخطة الحضرية الجديدة تتيح للمجتمع الدولي فرصة للنظر في أوجه الترابط بين خطة عام ٢٠٣٠، واتفاق باريس، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث. ويجب تنسيق آليات تنفيذ تلك الخطط، وينبغي تشجيع الإبلاغ الموحد وتوفير بيانات المتابعة من أجل تخفيف عبء الإبلاغ على الدول الصغيرة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٧ - وأضافت قائلة إن الدول الجزرية الصغيرة النامية لديها أحجام وأنواع متنوعة من الأماكن الحضرية، وكذلك تعاريف متنوعة لما تشكله الأماكن الحضرية. ونتيجة لذلك، فإنها غالبا ما تستبعد من المناقشات والبيانات المتعلقة بـ ''المدن'' فقط، على الرغم من أن ٥٩ في المائة من سكان هذه الدول يعيشون بالفعل في المدن، والكثير من السكان المتبقين يعيشون في القرى والبلدات. ومن ثم ينبغي أن تشمل مقاييس الاتجاهات الحضرية المستوطنات البشرية التي يوجد بها سكان يقل عددهم عن ٠٠٠ ١٠٠ نسمة، وذلك لمساعدة الدول النامية الجزرية الصغيرة على تتبع التحديات المتعلقة بالتوسع الحضري.

٢٨ - وتابعت كلامها قائلة إن خبراء التصميم الحضري والتنمية الحضرية ينبغي أن يكرسوا اهتمامهم للمستوطنات بجميع أشكالها وأحجامها. ويلزم زيادة بناء القدرات التقنية والبشرية، إضافة إلى دعم جهود التخطيط الطويل الأجل، بما في ذلك جمع البيانات وتحليلها. وينبغي تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات، وتلزم استثمارات جديدة لكفالة تولي الجهات المحلية زمام الأمور، وأن يكون التراث الثقافي والحوكمة المحلية محل تقدير. وتتسق مفاهيم التنمية الحضرية والريفية المبينة في إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) مع الخطة الحضرية الجديدة.

٢٩ - وقالت إن الخطة الحضرية الجديدة تكرس اهتماما عن حق لتحسين الربط، وإدارة المناطق الساحلية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. وتؤدي زيادة تواتر وشدة الكوارث الطبيعية إلى تهديد البيئات الحضرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية نظرا لأن المستوطنات البشرية الموجودة فيها قريبة من المحيطات والبحار. وتؤدي الأضرار الناجمة عن تلك الكوارث، من قبيل إعصار ماثيو الأخير، إلى تقويض النمو الاقتصادي وجهود التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٠ - واستطردت قائلة إن تفاؤل إعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية ينبغي إحياؤه. ولا يمكن أن تكون هناك مستوطنات بشرية مستدامة دون اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ، وإذكاء الوعي، والابتكار في مجالات البيانات والتكنولوجيا. وفي العالم المترابط الحالي، تؤثر التطورات في المناطق الحضرية على التطورات في المناطق الريفية، والعكس بالعكس. ولذلك سيعمل تحالف الدول الجزرية الصغيرة مع موئل الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على صعيد جميع المستوطنات البشرية لجعلها أكثر فعالية وقدرة على الصمود واستدامة وأسهل في الوصول إليها.

٣١ - **السيد بولاجي** (نيجيريا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة قد اعتمدت موقفا قاريا مشتركا بشأن الخطة الحضرية الجديدة لأنها تعتقد أن التوسع الحضري ينبغي أن يعتبر عملية قادرة، إذا أُحسن استغلالها، على إحداث تحول هيكلي، بما في ذلك في مجالات التصنيع والإدماج الاجتماعي، على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وحسبما أُفيد، فإن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المدن والبلدات، لا سيما في أفريقيا وآسيا. وتشكل سرعة معدل التوسع الحضري في أفريقيا تحديات لصانعي السياسات الساعين إلى تحقيق النمو والتنمية المستدامين والشاملين، وبالتالي تتطلب اهتماما عاجلا وإجراءات عاجلة. وتواجه المستوطنات الحضرية في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أفريقيا، تحديات من قبيل تغير المناخ، ونضوب الموارد، وانعدام الأمن الغذائي، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والبطالة، والجريمة، والفقر. ولذلك يلزم تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. ويشمل ذلك رفع مستوى المستوطنات العشوائية، وتعبئة التمويل الحضري من المستثمرين المحليين والأجانب، وتحسين رأس المال البشري من خلال المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

٣٢ - وقال إن المجموعة الأفريقية يقلقها الجزْم في التقرير المتعلق بحالة مدن العالم لعام ٢٠١٦ بأن النموذج الحالي للتوسع الحضري هو غير مستدام في كثير من الجوانب، وأن نمط التوسع الحضري يلزم تغييره من أجل تحسين الاستجابة للتحديات ومعالجة مسائل من قبيل عدم المساواة، وتغير المناخ، والعشوائيات، وانعدام الأمن، وأشكال التوسع الحضري غير المستدامة. وسوف يتطلب تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بيئة تمكينية ومجموعة من وسائل التنفيذ، بما في ذلك الوصول إلى التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتعزيز تبادل المعارف، وتوفير الموارد المالية، وسيكون ذلك مطلوبا على المستويات دون الوطنية والمحلية التي سيجري فيها تنفيذ الجزء الأكبر من الخطة الحضرية الجديدة. وستظل تعبئة الموارد المحلية أمرا ضروريا، ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية مكمل هام وتضطلع بدور حفاز في هذه التعبئة.

٣٣ - واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي تعزيز موئل الأمم المتحدة حتى يتمكن من الاضطلاع بولايته. وترى المجموعة الأفريقية أن من الأهمية بمكان أن تبقي احتياجات البرنامج ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض المستمر التصاعدي للتمكين من تقديم الخدمات بفعالية.

٣٤ - **السيد سيفيبا بورخا** (إكوادور): قال إن مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) كان بحضور ممثلي ١٦٧ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وما يزيد على ٤٥ ٠٠٠ مندوب مسجل ونحو ١٠٠ ٠٠٠ من المشاركين في صياغة الخطة الحضرية الجديدة فيه، ومن ثم فهو أحد أكثر المؤتمرات حضورا في تاريخ الأمم المتحدة. وقد كان أيضا إحدى أكثر العمليات شمولا للجميع في تاريخ تعددية الأطراف. فقد كان هناك أكثر من ٢ ٠٠٠ من العُمَد ضمن الحاضرين فيه، وكان هناك تمثيل أيضا للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية. وينبغي النظر

في خيار عقد مؤتمر الموئل المقبل بعد ١٠ سنوات بدلا من ٢٠ سنة بسبب التطورات السريعة في المناطق الحضرية في العالم والحاجة إلى ضمان المتابعة والرصد المناسبين لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٣٥ - وتابع كلامه قائلا إن السلطات المحلية ينبغي أن تتبنى الخطة الحضرية الجديدة باعتبارها التوجيه السياسي لأعمالها في المستقبل نظرا لأن الحكومات الوطنية لن تكون قادرة على تحقيق الأهداف الواردة في الخطة دون المشاركة النشطة من جانب الحكومات المحلية والمجتمع المدني. ويعترف الحق في المدينة، وهو أحد محاور تركيز مداولات المؤتمر، بحق سكان المدن والمستوطنات البشرية في العيش وأن يكونوا منتجين في بيئة عادلة وشاملة للجميع ومستدامة.

٣٦ - وأكد وجوب بذل كل جهد ممكن للحد من عدم المساواة، ولا سيما بمنع المضاربة على الأراضي وما يتصل بها من الأرباح الرأسمالية، قائلا إنه إذا كان من غير المقبول المضاربة بالمواد الغذائية أثناء المجاعات، فإنه ينبغي أيضا معاقبة المضاربة على الأراضي نظرا لأن الأراضي هي مفتاح التنمية الحضرية. ولذلك يلزم اتخاذ إجراءات أكثر حسما لمنع أقلية من الثراء على حساب المجتمع ككل.

٣٧ - واختتم كلامه قائلا إن الخطة الحضرية الجديدة تسعى إلى زيادة القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان، وإلى تعزيز الحق في السكن اللائق والوصول الكامل للفئات الضعيفة المحرومة والمشردين والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن احترام سلامة اللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين. وقد حان الوقت للحكومات الوطنية والسلطات المحلية وجميع الجهات الفاعلة المعنية كي تتخذ إجراءات من أجل تصميم وتنفيذ ورصد الخطط والبرامج التي تجسد رؤية ومبادئ الخطة الحضرية الجديدة مع ضمان شمول الجميع والقضاء على العزل في المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

٣٨ - **السيدة بونسي** (الفلبين): قالت إن بلدها قد اشترك في تيسير المفاوضات التي دارت حول الخطة الحضرية الجديدة، وقد سعى، بتلك الصفة، إلى ضمان أن يكون محورها الإنسان وأن تكون شاملة للجميع وذات منحى إنمائي. ويستمر التوسع الحضري بوتيرة مرتفعة نسبيا في بلدها، وكانت إحدى نتائج ذلك حدوث زيادة مطردة في النمو الاقتصادي من ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٧ في المائة في عام ٢٠١٦. بيد أن التوسع الحضري قد أوجد أيضا مجموعة من التحديات. فالنمو المتفرق والعشوائي للمناطق الحضرية قد أدى إلى سوء الخدمات فيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة والمياه العادمة ونوعية الهواء، ووسائل النقل، وأدى أيضا إلى الاستبعاد الاجتماعي كما يتضح من انتشار المستوطنات العشوائية. وتبين أيضا أن التوسع الحضري غير المنضبط يرتبط به التدهور البيئي واستنفاد الموارد الطبيعية وانقراض الأحياء البرية.

٣٩ - وتابعت كلامها قائلة إن هذه التحديات تتطلب إقامة شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين على جميع المستويات. ولذلك يرحب وفد بلدها بدعوة الدول إلى إنشاء آليات لتنفيذ وتنسيق ورصد الخطة الحضرية الجديدة، فضلا عن آليات للتقييم للمساعدة على التصدي لسرعة التوسع الحضري وللفقر. وينبغي أن يتم الانتهاء من التقييم المستقل والمستند إلى الأدلة لموئل الأمم المتحدة بصفته جهة التنسيق في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة واختتامه في أقرب فرصة ممكنة.

٤٠ - تولى السيد أندامبي (كينيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٤١ - **السيد سينها** (الهند): قال إن الناس ينتقلون إلى المناطق الحضرية لأسباب متنوعة، ولكن في المقام الأول بحثا عن التعليم والمهارات وفرص العمل. وعلى الرغم من أن المناطق الحضرية غالبا ما تكون مراكز للنمو الاقتصادي والرخاء، فإنها تزداد عجزا عن توفير الخدمات الأساسية لسكانها، وقدر كبير من التوسع الحضري يحدث بشكل عشوائي. أما التوسع الحضري الذي تتوافر له موارد وإدارة أفضل، فمن الممكن أن يصبح قوة دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتحول الاجتماعي.

٤٢ - وأعرب عن تقدير بلده، باعتباره عضوا مؤسسا في موئل الأمم المتحدة، لعلاقته مع هذا البرنامج، وعن ترحيبه باعتماد الخطة الحضرية الجديدة. وأشار إلى أن سدس سكان العالم يعيشون في الهند. ووتيرة التوسع الحضري فيها يقابلها نموها الاقتصادي السريع. وحوالي ٣٧٧ مليون شخص في الهند، أو ثلث السكان، يعيشون في المناطق الحضرية التي تولد أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للبلد وتمثل ٩٠ في المائة من الإيرادات الحكومية. وقد أطلقت حكومة بلده ثلاث مبادرات رئيسية للتنمية الحضرية، هي مهمة الإنعاش والتحول الحضري من خلال تطوير البنية التحتية؛ ومهمة المدن الذكية المتعلقة بإنشاء ١٠٠ مدينة تكون نوعية الحياة فيها محسّنة وتتوافر فيها البيئة النظيفة والمناسبة؛ وبرنامج بشأن توفير السكن للجميع. وتلك المبادرات مجتمعة هي تعبير عن رؤية كلية للتنمية الحضرية تقودها التكنولوجيا ومحورها الناس، وتدعمها برامج خاصة معنية بالصناعة التحويلية، والتكنولوجيا الرقمية، وتنمية المهارات، والشركات المبتدئة، وتهدف جميعها إلى تنشيط المدن بوصفها محركات للنمو الاقتصادي. وتلك الجهود مصحوبة باستراتيجية للتنمية الريفية، معروفة باسم المهمة الوطنية الريفية الحضرية (national rurban mission)، تهدف إلى ضمان التنمية المتكاملة وتعزيز التكامل بين المستوطنات الريفية والمستوطنات الحضرية.

٤٣ - وأضاف قائلا إن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتوسع الحضري المستدام. وتمر البلدان النامية بتوسع حضري سريع ولكن نصيب الفرد من الدخل لديها منخفض. وينبغي بالتالي إدماج التنمية الحضرية في الجهود الرامية إلى تنفيذ الخطط الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا الرامية إلى مكافحة الفقر وتعزيز النمو الشامل والحد من الإجهاد البيئي.

٤٤ - **السيد كاستانيدا سولاريس** (غواتيمالا): قال إن الخطة الحضرية الجديدة هي فرصة لتحقيق الهدف المتمثل في عدم ترك أحد يتخلف عن الركب وتعزيز الالتزام السياسي العالمي بالتنمية المستدامة من خلال استراتيجية عالمية متجددة بشأن التوسع الحضري. ولكن في البلدان النامية، وخاصة في البلدان المتوسطة الدخل من قبيل غواتيمالا، تشكل تنقلات الناس جزءا من التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي يحدث تقليديا في ذلك البلد، وقد أدت على مدى عدة عقود إلى زيادة عدد سكان المناطق الحضرية. وأدت الهجرة إلى زيادة الضغوط على المناطق الحضرية التي تفتقر إلى البنية التحتية الجيدة وليس لديها خطط لاستخدام الأراضي أو مؤسسات قوية بما يكفي لخدمة الناس الذين يسعون إلى الحصول على الفرص. ولذلك يجب تهيئة الأراضي لتحويلها إلى مدن منظمة وشاملة للجميع وتنافسية وقادرة على الصمود، بمعنى أنه يجب أن يكون التوسع الحضري محكوما وأن تكون النظم الإيكولوجية مشمولة بالحماية.

٤٥ - وقال إن حكومة بلده تعمل لأول مرة على وضع خطة حضرية مضاهية للخطة العالمية. ولذلك، من المهم التعلم من التجارب الناجحة للتوسع الحضري في البلدان

الأخرى. ووجود تركيز على التوسع الحضري هو فرصة لإعادة تحديد نموذج التنمية في بلده. وتهدف الخطة الحضرية الغواتيمالية إلى ترجمة الأهداف والمبادئ التوجيهية والسياسات إلى حقائق على أرض الواقع، ولا سيما في مجالات عدم المساواة والاستدامة البيئية وبناء القدرات والأمن الغذائي والبنى التحتية، بحيث يمكن للدولة أن تهيء الظروف المناسبة للنمو المنظم خلال السنوات الخمسين المقبلة. ومع ذلك سيكون التنفيذ هو مسؤولية الحكومات المحلية والمناطق الحضرية استنادا إلى مشاركة المواطنين.

٤٦ - وتابع كلامه قائلا إن الخطة الحضرية الغواتيمالية تسعى إلى توفير الآليات التي يمكن أن تجعل التوسع الحضري هو العمود الفقري لنموذج التنمية في بلده. وقد أنشأت حكومة بلده لجنة معنية بالامتثال والرصد والتقييم من أجل ضمان التنفيذ الناجح للخطة الإنمائية الوطنية، وسوف تضع مشروع خطة عمل لتنفيذ الخطة.

٤٧ - وأكد أن العلاقة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية لها أهمية خاصة بالنسبة لبلده لأن الفجوة بين المستويات المعيشية للسكان الريفيين والحضريين يلزم تضييقها. ولذلك فإن التخطيط الحضري الذي يتسم بشمول الجميع والقدرة على الصمود هو أمر أساسي لتجنب التوسع الفوضوي للمناطق الحضرية والافتقار إلى الإطار التنظيمي، وإلى خطط استخدام الأراضي، وإلى السياسات والقوانين.

٤٨ - **السيد فوندوكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن اعتماد الخطة الحضرية الجديدة لم يكن ليتحقق دون مراعاة آراء مجموعة واسعة من المشاركين وخصوصيات فرادى المناطق؛ وقد أسهمت في تلك النتيجة أيضا المشاورات المواضيعية والإقليمية المنظمة كجزء من العملية التفاوضية الرئيسية.

٤٩ - وأضاف قائلا إن سياسات حكومة بلده تتسق بالفعل مع الخطة الحضرية الجديدة في مجالات التنمية الحضرية والبناء والإسكان والخدمات العامة. وبالنظر إلى معدلات التوسع الحضري الحالية في الاتحاد الروسي، يجري التماس نُهُج جديدة للتصدي للتحديات من قبيل زيادة تركز السكان والصناعات بشكل متزايد في مناطق محدودة، وتزايد ازدحام نظم النقل، والتلوث البيئي، والحاجة إلى الوصول إلى مصادر المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي، وتحسين إزالة النفايات ومعالجتها، وزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة وصيانة السلامة والاستقرار الاجتماعي في المناطق المأهولة بالسكان. ويجري تطبيق طائفة من التدابير لمعالجة مسائل التنمية الحضرية، تحديداً كجزء من برنامج وطني لتوفير مساكن ميسورة التكلفة ومريحة والخدمات البلدية للمواطنين الروس وفي إطار برامج اتحادية تستهدف مسائل من قبيل السكن والمياه النقية وأيضا السكن والخدمات الأساسية في مناطق الزلازل. ومما يمثل محركات إضافية للتنمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص الهادفة إلى تطوير وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المرافق البلدية وإدخال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في نظم إدارة البنى التحتية الحضرية.

٥٠ - واستطرد قائلا إن لكل بلد تجارب وممارسات فريدة قد تكون ذات فائدة للمجتمع الدولي. ولذا فقد اقترح الاتحاد الروسي في الموئل الثالث وضع خلاصة دولية مفتوحة لأفضل الممارسات في مجال التنمية الحضرية وتحسين الخدمات العامة يجري تحديثها باستمرار، مما يمكن أن يوفر قيمة كبيرة للبلديات والحكومات الوطنية.

٥١ - وواصل كلامه قائلا إن دعم منظومة الأمم المتحدة للتنفيذ الوطني للخطة الحضرية الجديدة أمر مهم. وبناء على ذلك، يشدد الاتحاد الروسي على أهمية موئل الأمم المتحدة باعتباره هيئة رئيسية لتنسيق العمل الحكومي الدولي في مجال التنمية الحضرية المستدامة في سياق منظومة الأمم المتحدة

ولبناء القدرات الوطنية ذات الصلة للدول الأعضاء. ومن الضروري أيضا، في ضوء القضايا التي تواجه موئل الأمم المتحدة والقرارات الواردة في الخطة الجديدة، تعزيز وتنشيط عمل الموئل.

٥٢ - **السيد الزعابي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن بلده هو أحد أكثر مناطق العالم اتساما بالطابع الحضري ويقع في منطقة قحولة ترتفع فيها درجات الحرارة، مما يجعل إدارة الموارد والكفاءة في استخدام الطاقة من الأولويات الحاسمة لاقتصاده الذي يتوسع بسرعة. غير أن مدنه تعد من بين أكثر المدن ملاءمة للعيش في المنطقة.

٥٣ - وأردف قائلا إن التسامح أمر أساسي للنمو الاقتصادي المستدام. والإمارات العربية المتحدة هي أحد أكثر البلدان تنوعا في العالم، ويجتذب سوق العمل المفتوح فيها الناس من جميع أرجاء العالم. وتتناقض حيوية مدنها مع تصاعد الخوف من الأجانب عالميا. ومن ثم، ينبغي أن يشمل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة التعليم والتوعية بشأن التسامح. وهناك حاجة إلى إنفاذ الأنظمة لقطع دابر العنف أو التحرش اللذين يرجعان إلى الاختلافات الثقافية أو الدينية أو غيرها. ويجب أن تكون المدن آمنة لجميع المقيمين فيها.

٥٤ - وأضاف قائلا إن إتاحة الطاقة للجميع ينبغي أن تكون أحد الأهداف الرئيسية للخطة الحضرية الجديدة. فالطاقة تساعد على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وأساسية للكرامة وللنمو الاقتصادي المستدام. ولا تقتصر أهمية الطاقة المستدامة على تنفيذ اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فقط، بل تشمل أيضاً النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وقد أصدرت حكومة بلده قوانين بناء إلزامية أدت إلى خفض استهلاك الطاقة والمياه بنسبة تتجاوز ٣٣ في المائة، ونُشرت العدادات الذكية على نطاق واسع. كما أدخلت نظم تعريفات أدت إلى خفض الهدر، حامية بذلك المحتاجين. ووضعت دبي هدفاً للطاقة النظيفة هو أن تمثل نسبة قدرها ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، وهي رائدة في مجال كهربة المركبات والمركبات بدون سائق والنقل العام.

٥٥ - وتابع كلامه فقال إن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على التخطيط الاستراتيجي المتكامل؛ ويهدف برنامج رؤية الإمارات ٢٠٢١ إلى جعل بلده الأكثر ملاءمة للعيش في العالم، ويشمل سبعة مواضيع فرعية تتراوح من سيادة القانون إلى حفظ البيئة. وينبغي تبادل الأفكار والخبرات بين المدن والبلدان والمناطق لحفظ الابتكار وتغيير السلوك. وسيستضيف بلده، كجزء من مساهمته في الخطة الحضرية الجديدة، المعرض العالمي إكسبو ٢٠٢٠ في دبي بوصفه منبراً للابتكار بشأن كيفية تسخير إمكانات المدن كمراكز للنمو المستدام في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

٥٦ - **السيد تقدير** (إندونيسيا): قال إنه على الحكومات والجهات المعنية صاحبة المصلحة أن تأخذ في الاعتبار الأدوار التكاملية والترابط بين الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس. وينبغي أن تكون الخطة الحضرية الجديدة مكملة لخطة عام ٢٠٣٠، وينبغي ربط مؤشرها بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١١ منها.

٥٧ - وأضاف قائلا إن البلدات والمدن، وخاصة في البلدان الأرخبيلية مثل بلده، يجب أن تكون قادرة على الصمود في مواجهة ارتفاع مستويات سطح البحر والأخطار الطبيعية. وتشمل السياسة الحضرية الوطنية والاستراتيجية لعام ٢٠٤٥ في بلده العمل على وجود مدن خضراء ومدن ذكية قادرة على المنافسة وقائمة على التكنولوجيا، مما يعزز الابتكار والانتاجية. وسيحسن نظامه الحضري الوطني إدماج

التخطيط الحضري والإقليمي بجملة أمور منها تعزيز ربط الأراضي والبحار مع التركيز بشكل خاص على المدن الساحلية والمناطق المتخلفة للنمو. والهدف هو تحقيق التنمية المستدامة والقادرة على الصمود مع التركيز على الإدارة الحضرية وتعزيز الرخاء بحيث لا يتخلف أحد عن الركب.

٥٨ - واستطرد قائلا إن الخطة الحضرية الجديدة ينبغي أن تتضمن استعراضاً للآليات التي تتيح الشراكات بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين وتنشئ أماكن عامة للحوار. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الدولية مهمان باعتبارهما مكملين للتعاون بين الشمال والجنوب، وينبغي وجود برامج لبناء القدرات، وتأمين وسائل التنفيذ، بما في ذلك التمويل. وقال إن بلده على استعداد لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ولإطلاع غيره من البلدان على أفضل الممارسات وعلى الدروس المستفادة في مجال الإسكان وتطوير البنية التحتية.

٥٩ - **السيد عليخاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ينبغي أن يأخذ في الاعتبار اختلاف الاحتياجات المحددة لكل بلد وظروفه ومستويات التنمية فيه، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن تكون هناك مبالغة، مهما قيل، في التشديد على أهمية المسؤولية الوطنية للخطة. وينبغي ألا يكون هناك نهج واحد مناسب للجميع في تنفيذ السياسات الحضرية.

٦٠ - وأضاف قائلا إن الحق في التنمية هو من حقوق الإنسان الأساسية وغير القابلة للتصرف، وهو على قدم المساواة مع جميع حقوق الإنسان الأخرى. واتباع نهج قائم على الحق في التنمية هو عملية شاملة تتحقق من خلالها تدريجياً جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٦١ - واستطرد قائلا إن النجاح في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يستلزم وسائل تنفيذ فعالة، بما في ذلك عمليات نقل التكنولوجيا وتقديم المساعدة التقنية والموارد المالية. والدور المعياري لموئل الأمم المتحدة يمثل محور المسائل المتعلقة بالمستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة. وما زال هناك عدد من التحديات التي يتعين التصدي لها. وينبغي على وجه التحديد إيلاء الاهتمام للتهديدات والفرص التي تنجم عن سرعة النمو الحضري. ويجب أن تكفل الدوائر الحكومية المختلفة اتباع نهج منسق يشمل اعتماد سياسات حضرية وطنية. كما ينبغي بذل جهود للتركيز بشكل جوهري على نوعية الحياة، وإعادة بعث الهويات الوطنية، وزيادة شعور المواطنين بالانتماء.

٦٢ - وأردف قائلا إن التنقل السريع والآمن جزء هام من سياسة متكاملة للنقل. وينبغي إحياء التفاعل بين استخدام الأراضي والنقل وذلك من خلال إدخال نظم النقل العام القائمة على السكك الحديدية في المدن الكبيرة والحواضر. وينطبق الأمر على نظم النقل بين المناطق الحضرية وداخلها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يشكل الرصد المنتظم للخطط الإنمائية المعتمدة وتنقيحها دوريا عنصرا من عناصر عملية التخطيط.

٦٣ - **السيد مباركي** (الجزائر): قال إن الخطة الحضرية الجديدة تكملة هامة لخطة عام ٢٠٣٠ ستتيح لجميع الناس تقاسم منافع التوسع الحضري. وينبغي أن يكفل المجتمع الدولي إتاحة القدر الكافي من التكنولوجيا والموارد للبلدان النامية. وهو يحث البلدان الأكثر ثراء في هذا الصدد على الوفاء بالتزاماتها بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٦٤ - وأضاف قائلا إن بلده قلّص بشدة منذ عام ٢٠٠٠ نقص المساكن لديه من خلال برنامج وطني يرمي إلى توفير السكن اللائق والمرافق الأساسية لأكبر عدد ممكن من الناس. وبحلول عام ٢٠١٥، كانت حكومة بلده قد بنت ما يقرب من ٣ ملايين وحدة سكنية، ٦٠ في المائة منها في المناطق

الحضرية و ٤٠ في المائة في المناطق الريفية. كما نقلت نحو ٢٠٠ ٠٠٠ أسرة من الأحياء الفقيرة، بما في ذلك ٤٥ ٠٠٠ من الأسر في مدينة الجزائر، جاعلة من تلك المدينة ربما العاصمة الأفريقية الأولى الخالية من الأحياء الفقيرة.

٦٥ - **السيد مبودج** (السنغال): قال إن على المجتمع الدولي إقامة شراكات قابلة للاستمرار لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وإحداث تحولات اقتصادية إيجابية. وقد عُقد الموئل الثالث بسبب مواجهة البلدان بشكل متزايد للآثار السلبية للتوسع الحضري السريع الذي كثيرا ما يكون عشوائيا؛ لذلك فإن التنمية الحضرية المستدامة هي من العوامل الحاسمة والشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦٦ - وأضاف قائلا إن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يجب التركيز فيه على التخطيط الحضري وتعزيز إعادة هيكلة الأراضي وبرامج تسوية الأوضاع لمكافحة انتشار المستوطنات العشوائية. وللتنمية الحضرية المستدامة منافع كبيرة للاقتصاد الكلي، فهي تساعد على زيادة الانتاجية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية للناس. وعلى الرغم من هذه المنافع العديدة، تمثل التنمية الحضرية السريعة تحديات عالمية خطيرة. ولمواجهة تلك التحديات، أعاد بلده توجيه السياسة الإنمائية الوطنية وفقا لمبدأ اللامركزية الكاملة، بهدف تكييف البرامج الوطنية والقطاعية مع الأولويات الإقليمية.

٦٧ - واستطرد قائلا إن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يجب أن يركز أيضا على تعزيز المدن الذكية والقادرة على الصمود، مع مراعاة الحاجة إلى الكفاءة في استخدام الطاقة وزيادة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ سياسات الإسكان الاجتماعي وتطوير البنية التحتية. وينبغي التركيز أيضا خلال التنفيذ على سياسة إعادة هيكلة المراكز الحضرية، وتحديث المستوطنات الريفية وتحديث أدوات التخطيط الحضري، التي ينبغي أن تتضمن آليات للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.

٦٨ - **السيد كاو زيونغ** (الصين): قال إن التعاون الدولي في مجالي الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة يجب تعزيزه، لا سيما للتصدي للتحديات التي تواجه البلدان النامية. وستكون الخطة الحضرية الجديدة بمثابة الموجِّه لهذا التعاون على امتداد السنوات العشرين التالية. وينبغي أن يتواءم تطوير المستوطنات البشرية مع تطوير الاقتصاد، وأيضا مع النمو السكاني واستخدام الموارد وحماية البيئة. ومن الضروري حل تلك المسائل في البلدان النامية لتحسين الحالة بالنسبة للعالم بأسره. وينبغي للبلدان المتقدمة تهيئة الظروف الخارجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتمويل والتكنولوجيا والأسواق الحرة وتخفيف عبء الديون، وذلك لتعزيز قدرات البلدان النامية على التصدي لقضايا التنمية الحضرية.

٦٩ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده تعطي الأولوية دائما لبناء بيئة المستوطنات البشرية وتحسينها، وشجعت شكلاً جديداً للتوسع الحضري محوره الناس. وهي تنفذ حاليا مشاريع واسعة النطاق للإسكان ميسور التكلفة، وتحسن من كفاءة استخدام الطاقة وخفض الانبعاثات في المباني، وترفع مستوى قدرات معالجة مياه الصرف الصحي والتخلص من القمامة في المناطق الحضرية، وقد أحرزت تقدما ملحوظاً في هذه المجالات.

٧٠ - **السيد عبد الوهاب** (البحرين): قال إن التنمية الحضرية المتوازنة ضرورية لتنفيذ الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بجعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. ويلتزم بلده، منذ اعتماد إعلان إسطنبول بشأن المستوطنات البشرية، بإنشاء مدن مستدامة. ومع تزايد السكان السريع المتسم بارتفاع أعداد

الشباب، أطلقت البحرين عدداً من المبادرات الرائدة المعترف بها دوليا للاستجابة لاحتياجات الشباب، فضلا عن تمكين المرأة. وهي تعمل مع موئل الأمم المتحدة لتحديث سياستها الإسكانية، التي وُضعت أصلا في عام ٢٠٠٢، لتعبِّر عن التطورات التكنولوجية والاجتماعية الأخيرة، لا سيما لتعزيز مشاركة القطاع الخاص والاستخدام الأمثل للطاقة المتجددة. وسيجري بناء عشرات الآلاف من الوحدات الجديدة على مدى السنوات القليلة المقبلة. وقد فازت البحرين بالعديد من جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، كما تحتل دوماً مراتب عليا في دراسات الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية وتقرير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧١ - **السيد غابيتو** (إثيوبيا): قال إن الخطة الحضرية الجديدة يجب تنفيذها بطريقة منسقة مع الاتفاقات الدولية الأخرى الموقعة عام ٢٠١٥. وتطرح المدن تحديات معقدة كما تتيح فرصاً في نفس الوقت؛ ولذا من الضروري التصدي بصورة شاملة لمشاكلها الهيكلية.

٧٢ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يعتقد أن الحكومات يجب أن تسعى، بالتعاون مع القطاع الخاص، إلى تحقيق الحق في السكن للجميع. وفي هذا الصدد، تنفذ حكومة بلده، منذ عام ٢٠٠٨، برنامجا متكاملا لتطوير الإسكان على جميع المستويات، من أجل معالجة مشكلة الإسكان في البلد. وقد تم بناء أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ مسكن، تم نقل ملكية ٢٠٠ ٠٠٠ منها بالفعل إلى سكان حضريين، منهم ذوو دخل منخفض. كما أدى برنامج الإسكان الوطني إلى إيجاد وظائف، وخاصة للشباب والنساء، وإلى تشجيع الادخار، وتحسين قدرة قطاع البناء، وخفض عدد الأحياء الفقيرة.

٧٣ - واستطرد قائلا إن حكومة بلده أطلقت أيضا، لمعالجة البطالة في المناطق الحضرية، استراتيجية لريادة الأعمال تشجع على تطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تهيئة بيئة مواتية لمؤسسات الأعمال وتوفير التدريب والخدمات الائتمانية وأماكن الإنتاج والبيع. وتقوم حكومة بلده أيضا بتوسيع البنى التحتية الاجتماعية والمادية بالتعاون مع القطاع الخاص.

٧٤ - واختتم كلمته قائلا إن بلده ما زال، على الرغم من النتائج الهامة التي تحققت في تنفيذ برامجه للتنمية الحضرية، يواجه نقصاً في الإسكان، والبطالة، وانعدام الحكم الرشيد. ولترجمة الخطة الحضرية الجديدة إلى إجراءات ملموسة، ينبغي تعزيز الشراكة الدولية في إطار التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما ينبغي دعم البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص أقل البلدان نمواً، من خلال التمويل ونقل التكنولوجيا.

٧٥ - **السيد غوش** (البرازيل): قال إن المدن يمكن اعتبارها أكبر اختراع توصلت إليه البشرية، حيث إنها تحفز الابتكار بتيسير التفاعلات المباشرة، وتشجع على ريادة الأعمال، وتعزز الحراك الاجتماعي والاقتصادي، واستغلال الموارد الطبيعية بمزيد من الكفاءة. وبما أن عدد سكان المناطق الحضرية سيتجاوز عدد سكان المناطق الريفية ببليون نسمة في عام ٢٠٣٠، مع حدوث ٩٥ في المائة من التوسع الحضري في العالم النامي، يعتقد وفد بلده أن للأشخاص الحق في التمتع بالفوائد العديدة التي تتيحها التكتلات البشرية.

٧٦ - واستدرك قائلا إن المدن تُركز أيضا وتفاقِم أحيانا التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. فمع أن مدن العالم لا تشغل سوى ٢ في المائة من مساحة أرض العالم، فإنها مسؤولة عن ٧٠ في المائة من الاستهلاك الإجمالي للطاقة و ٧٥ في المائة من انبعاثات الكربون. وعلاوة على ذلك، فإن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية تبلغ أعلى مستوياتها في المناطق الحضرية. ولا يمكن التغلب على هذه التحديات

إلا من خلال تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. والخطة الحضرية الجديدة تزود المجتمع الدولي بمجموعة شاملة من الإجراءات الرامية إلى ضمان تحقيق الإدماج الاجتماعي والحماية البيئية والنمو الاقتصادي، مع الاعتراف بالدور المحوري لكل من الحكومات المحلية والمجتمع المدني في إيجاد مدن أفضل حالاً. وأولئك الأقرب إلى عمليات صنع القرار هم من توجد في جعبتهم عادةً أفضل الأجوبة للتحديات الحضرية. وهذه الخطة تتناول أيضاً مواضيع هامة لم تغط خلال المؤتمرين السابقين، من بينها تحقيق التوازن بين الحاجة إلى مدن مدمجة في ظل التوسع الحضري والحاجة إلى رفع مستوى الأحياء الفقيرة دون تمزيق النسيج الاجتماعي وتعزيز السلامة على الطرق.

٧٧ - واختتم كلمته قائلاً إن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، يستلزم من منظومة الأمم المتحدة أن تحسن كفاءة وفعالية وكالاتها وبرامجها التي تعالج مسألة التنمية الحضرية. وللجنة دور هام يجب أن تؤديه في هذا الصدد، باعتبارها المكان الذي يناقش فيه التحليل المستقل المطلوب من الموئل الثالث والذي تصاغ فيه القرارات المتعلقة بتعزيز موئل الأمم المتحدة.

٧٨ - **السيدة خين آي** (ميانمار): قالت إن ميانمار، شأنها شأن العديد من البلدان النامية الأخرى، تواجه مشاكل كثيرة ناشئة عن سرعة معدل التوسع الحضري، وتعاني من ضغوط على نظمها المتعلقة بالإسكان والبنى التحتية والنقل، وكذلك على بيئتها ومجتمعاتها المحلية. ولذا يضع بلدها سياسات وطنية لمعالجة مشاكل الإسكان والتنمية الحضرية بالتعاون الوثيق مع موئل الأمم المتحدة.

٧٩ - وأضافت قائلة إن سكان ميانمار يزيد عددهم بمعدل يبلغ متوسطه ١,٣ في المائة سنويا؛ ويعيش ٧٠ في المائة من السكان في مناطق ريفية. ومن أجل معالجة التحديات المتمثلة في الحفاظ على توازن عادل بين سكان الحضر وسكان الريف في بلد يغلب عليه الطابع الزراعي، جددت حكومة بلدها التركيز على التنمية والإسكان الحضريين، بغرض توفير السكن للفئات المنخفضة الدخل، والحد من الفقر، وتمكين الحكومات المحلية من خلال تطبيق اللامركزية وإقامة روابط بين الحضر والريف والربط بين الطرق لأغراض النمو والتجارة. وتسعى السياسة الحضرية الوطنية في بلدها إلى ضمان إقامة مدن مستدامة من خلال تسخير الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الإيجابية للتوسع الحضري مع التخفيف من عواقبه السلبية. وستواصل ميانمار تعزيز سياساتها المتعلقة بتنظيم الأراضي وإدارتها والارتقاء بمستوى المعيشة في المناطق الريفية بدلا من تشجيع الهجرة الجماعية الحضرية.

٨٠ - واستطردت قائلة إن بلدها يتخذ إجراءات داخلية للتصديق على اتفاق باريس. وقد وضع خطة عمل للفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠٣٠ لبناء القدرة على الصمود في مواجهة تزايد مخاطر الكوارث الطبيعية التي تبدأ بسرعة وتلك التي تبدأ ببطء على جميع سكان البلدان والمدن، ووضع برنامج وطني لتغير المناخ يحدد ثمانية قطاعات ذات أولوية هي الزراعة، والحد من مخاطر الكوارث والإنذار المبكر، والغابات، والصحة العامة، والموارد المائية، والطاقة، والصناعة، والتنوع البيولوجي.

٨١ - واختتمت كلمتها قائلة إن الخطة الحضرية الجديدة ستتطلب أساليب وآليات فعالة للتنفيذ والمتابعة. ولذا فإن دور المجتمع الدولي في دعم البلدان النامية عن طريق المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات سيظل أساسياً. ويجب أيضا دمج تنفيذ الخطة في أطر الأمم المتحدة القطرية للمساعدة الإنمائية في البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا.

٨٢ - **السيد أندانجي** (كينيا): قال إن الخطة الحضرية الجديدة ترسي أساساً متيناً لإقامة المدن والمستوطنات البشرية الآمنة والقادرة على الصمود والشاملة للجميع والمستدامة.

وهي تقر بالعديد من التحديات الإنمائية وتستكشف أساليب مبتكرة للتعامل مع الاتجاهات الديمغرافية وسرعة معدلات التوسع الحضري التي تضع ضغوطا هائلة على المدن، ولا سيما في البلدان النامية. وتعبّر الوثيقة الختامية للموئل الثالث عن التزام سياسي متجدد بالتنمية الحضرية المستدامة. بيد أن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يتطلب موارد مالية وغير مالية على السواء، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها عاملا يساعد على تعبئة الموارد المحلية.

٨٣ - وأضاف قائلاً إن ٣٧ في المائة فقط من سكان بلده يعيشون حالياً في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مما يتطلب زيادة الاستثمار في البنى التحتية والخدمات الأساسية. وتمثل الأنشطة الاقتصادية الحضرية الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي لبلده، حيث تمثل المدن أيضاً نسبة كبيرة من رأس المال المادي والمالي والفكري.

٨٤ - واستطرد قائلاً إن التركيز الرئيسي لحكومة بلده يتمثل في تعبئة الموارد؛ وأولويتها هي زيادة الموارد المحلية الحالية بحيث تتجاوز في الأجل المتوسط النسبة الحالية التي تبلغ ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبما أن كينيا أصبحت مؤخرا من البلدان المتوسطة الدخل، فإنها تتوقع أن تواجه تحديات في الحصول على التمويل من المصادر المالية الدولية. وقد أصبحت النفقات والاستثمارات في كينيا لا مركزية لكي تكفل استقلالية ٤٧ مقاطعة فيما يتعلق بتصميم البرامج وإدارتها. وترجو حكومة بلده أن يحدث توسّع في التعاون الدولي من أجل تعزيز القدرة على مستوى المقاطعات. وتسعى أيضا إلى إطلاق إمكانات القطاع الخاص وقد استحدثت تدابير مثل خفض معدل ضريبة أرباح الشركات لمقاولي الإنشاءات من أجل سد العجز السنوي في الإسكان البالغ ٠٠٠ ١٥٠ وحدة سكنية.

٨٥ - واختتم كلمته قائلاً إن موئل الأمم المتحدة يجب تعزيزه لتمكينه من الاضطلاع بدور مركزي في التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة؛ ولهذا، يتسم توفير التمويل الكافي والمنتظم له بأهمية بالغة.

٨٦ - **السيد بينتو داميانى** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لن يكون ممكناً إلا ببذل المجتمع الدولي جهودا جماعية. وللنمو السكاني، وكذلك لأوجه الخلل الناجمة عن الرأسمالية، أثر على المستوطنات البشرية والإسكان والبيئة ويسهمان في الفقر والتشرد الداخلي والهجرة القسرية الناجمة عن النزاع المسلح. والحصول على السكن هو حق أساسي من حقوق الإنسان المنصوص عليها في دستور بلده. وقد استحدثت حكومة بلده في عام ٢٠١١ برنامجاً جديداً للإسكان يقوم على كل من الحق في الأراضي، وتمويل المشاريع، والمشاركة الشعبية المباشرة، لتغطية العجز في الوحدات السكنية على الصعيد الوطني، مع تحميل المجتمعات المحلية المسؤولية عن ٤٠ في المائة من جميع المساكن الجديدة التي تُشيد في إطار هذه الخطة.

٨٧ - وأضاف قائلاً إن ١,١٦ مليون وحدة سكنية قد بنيت خلال السنوات الخمس الماضية؛ والهدف هو بناء ٣ ملايين وحدة سكنية بحلول عام ٢٠١٩. وقد أطلق بلده أيضا برنامجاً مستقلاً لتحسين الظروف المعيشية في المساكن الموجودة حالياً في أشد مناطق البلد ضعفاً. ويجب أن يوفر التعاون الدولي، ولا سيما الالتزامات التي قطعتها بلدان متقدمة، وسائل التنفيذ اللازمة لمواصلة مشاريع التنمية الحضرية والإسكان هذه، مع مراعاة الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. ويجب أن يكمل كل من التمويل ونقل التكنولوجيا الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. واختتم كلمته قائلاً إن بلده قد أطلع عدداً من البلدان الأخرى في المنطقة على تجربته في الإسكان

والتنمية الحضرية، وإنه على استعداد لاتباع هذا النموذج مع بلدان أخرى أيضاً.

٨٨ - **السيد خايمي كالديرون** (السلفادور): قال إن بلده ملتزم بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في إطار الحكم الديمقراطي، مع الاعتراف بالوظيفة الاجتماعية للمدن وكفالة الإنصاف والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والمشاركة الكاملة لجميع الأشخاص، بمن فيهم أبناء الأقليات والفئات الضعيفة.

٨٩ - وأضاف قائلاً إن بلده يقر بالفعل بالحق في السكن ويحاول الآن إرساء الحق في المدينة والحق في التنمية الحضرية المستدامة مع ضمان تنمية المجتمعات المحلية والمستوطنات البشرية، والحفاظ أيضاً على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. ولهذا من الضروري إقامة علاقة انسجام بين المستوطنات الحضرية والمستوطنات الريفية. ويجب تسخير المدن لتعزيز العمليات الإنمائية المحلية الرامية إلى تحقيق التضامن الاقتصادي والتوزيع العادل للمسؤوليات والمنافع.

٩٠ - واختتم كلمته قائلاً إن الجهود الوطنية ودون الوطنية هي جهود هامة، ومع ذلك يجب أن يواصل التعاون الدولي الاضطلاع بدور رئيسي في تنفيذ أحكام جميع الاتفاقات الدولية. ويدعو وفد بلده المجتمع الدولي وجميع المنظمات المشاركة في التنمية الحضرية إلى زيادة دعمه ودعمها للبلدان النامية بينما تسعى هذه الأخيرة إلى تنفيذ سياسات وطنية تتماشى مع الخطة الحضرية الجديدة. ولموئل الأمم المتحدة أهمية أساسية ويجب امتلاكه القدرة اللازمة للقيام بعمله.

٩١ - **السيد بوديل شهيرتي** (نيبال): قال إن الخطة الحضرية الجديدة يتعين تنفيذها بطريقة فعالة لإيجاد مدن ومستوطنات بشرية عادلة وآمنة وصحية ومتاحة وميسورة التكلفة ومرنة ومستدامة ولتعزيز الرخاء وتحسين نوعية الحياة للجميع. ولا يمكن بلوغ أهداف التنمية المستدامة دون جعل المدن والمستوطنات مستدامة؛ ويجب أن تنفذ كل من الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بتآزر واتساق تامين.

٩٢ - وأضاف قائلاً إن نيبال بلد آخذ في التوسع الحضري بسرعة شأنه في ذلك شأن بلدان عديدة ومن ثم فهو ملتزم بإقامة مستوطنات بشرية سلمية ومستدامة وشاملة للجميع. وقد بذل، في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع فيه عام ٢٠١٥، جهوداً هائلة لإعادة الإعمار ووضع برامج وطنية طموحة لإدماج الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة في عملية التخطيط الحضري التي يضطلع بها. بيد أن التعاون والدعم الدوليين، بما في ذلك من خلال التمويل والاستثمار ونقل التكنولوجيا، لا يزالان ضروريين.

٩٣ - واختتم كلمته قائلاً إن نيبال، باعتبارها بلداً غير ساحلي من أقل البلدان نموا وخارجا من نزاع ويتعافى من كارثة طبيعية، تواجه معوقات عديدة محددة قد تزيد من عرقلة التنمية فيها. وتزيد تكاليف تنميتها بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل عن تكاليف تنمية البلدان النامية الساحلية، بينما ما زالت مشاكل إضافية مثل الفقر والفجوات الاستثمارية وقلة أو انعدام فرص الحصول على التكنولوجيا وضعف القدرة وضيق القاعدة الاقتصادية، وهي مشاكل تتفاقم بسبب آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية، تمثل عقبات تحول دون تحقيق التنمية. ومع ذلك، رغم هذه المعوقات، يثق بلده في أنه سيتمكن من بلوغ جميع الأهداف والغايات الإنمائية بمواصلة جميع الأطراف التعاون وتقديم الدعم.

٩٤ - **السيد النور** (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن الخطة الحضرية الجديدة هي إطار استشاري لجميع سكان المدن ووثيقة قائمة على الحقوق تعترف بالمهاجرين بوصفهم أصحاب حقوق متساوية مع الآخرين، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في المدينة. وبينما يتحرك المجتمع الدولي لتنفيذ الخطة

الحضرية الجديدة، ينبغي له الاستفادة من الفرص المتاحة لتحسين أوجه التآزر بين الهجرة والتنمية، والإقرار بالمساهمات الإيجابية للمهاجرين في التنمية، ومنح المهاجرين الفرصة للمساهمة في رفاه المدن. وينبغي إدماج احتياجات الهجرة وأولوياتها في تخطيط المدن، بما في ذلك المرافق والبنى التحتية والخدمات، لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب.

٩٥ - وأضاف قائلاً إن الخطة الحضرية الجديدة تتيح منبرا هاما للجهات الفاعلة في الحكومات المحلية ولقادة المجتمعات المحلية للعمل معا من أجل تيسير إدماج المهاجرين. وكثيرا ما تسجل المدن أعلى معدلات إدماج للمهاجرين، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور عدد من التحديات.

٩٦ - واختتم كلمته إن المنظمة الدولية للهجرة قد نظمت، خلال الموئل الثالث، حدثا جانبيا بشأن إطار حوكمة الهجرة طرح مفهوم حوكمة الهجرة على الصعيد العالمي، وهو أداة لتعزيز رفاه المهاجرين وتحسين مساهماتهم في التنمية.

٩٧ - **السيد بينهيرو** (منظمة العمل الدولية): قال إن الخطة الحضرية الجديدة تعترف بأن النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام المقترن بالعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع هو عنصر أساسي في التنمية الإقليمية والحضرية المستدامة، يتماشى تماما مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتطلب الخطة الحضرية الجديدة ضمان العمل اللائق لجميع الرجال والنساء، مع المساواة في الأجر؛ والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف، بما في ذلك في مكان العمل؛ وتعزيز فرص العمل للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وأبناء الشعوب الأصلية والمهاجرين واللاجئين والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة؛ وزيادة الإنتاجية من خلال توفير إمكانية حصول الجميع على فرص كسب دخل، والتعليم، والحماية الاجتماعية والعمل اللائق.

٩٨ - وأضاف قائلاً إن المساهمة الاقتصادية للفقراء العاملين في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، ومنهم على الخصوص النساء والمهاجرون والعمال المترليون العاملون بلا أجر، مسلّم بها في الخطة، مما يؤكد أيضا الحاجة إلى زيادة إضفاء الطابع الرسمي والانتقال نحو زيادة إنتاجية القطاعات وقيمتها المضافة، بما في ذلك عن طريق التنويع، ورفع المستوى التكنولوجي، والبحث والابتكار.

٩٩ - واستطرد قائلاً إن الخطة الحضرية الجديدة تدعم أيضا المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاونيات في جميع مراحل سلسلة القيمة، ولا سيما في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وسيجري إيجاد وظائف لائقة جديدة من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة، وكذلك من خلال تسخير مُعامل الشيخوخة.

١٠٠ - وأكد وجوب اعتماد سياسات ملموسة تعزز احترام معايير العمل في اتخاذ الإجراءات لإبرام عقود المشتريات العامة والعناصر الأخرى لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؛ وتضمن تنفيذ توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٤ بشأن الانتقال من الاقتصاد غير النظامي إلى الاقتصاد النظامي؛ وتقدم الدعم للمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك عن طريق آليات التمويل الابتكارية وممارسات الأعمال المتسمة بالمسؤولية عن اليد العاملة؛ وتكفل الامتثال لمعايير السلامة والصحة المهنيتين الملائمة؛ وتشجع على إيجاد وظائف خضراء كجزء من جهود المدن لاتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ والانتقال إلى أنماط للإنتاج أكثر كفاءة في استخدام الموارد ومنخفضة الكربون؛ وتعزز الحوار الاجتماعي على الصعيد المحلي، وتشرك العمال والمؤسسات إلى جانب السلطات المحلية في مناقشة التحديات المتعلقة بالعمل ووضع الخطط لإيجاد

الحلول. وأكد أيضا أن العمل اللائق يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من السياسات والإدارة الحضرية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٥.